من أجل مشروع انقاذ اقتصادي للبنان
(خارطة طريق)

فادي أنطوان نصار *

يعيش لبنان أزمة متعددة الأوجه تبدأ بالخلافات السياسية المستمرة مرورًا بالوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور. وبعد انطلاق عمل الحكومة الجديدة، بات من الضروري على أي سلطة الانكباب على معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتفاقم الذي ينذر بأوخم العواقب.

علينا الاعتراف أن لبنان بلد معقد فيه اتجاهات وتوجهات وتصورات مختلفة، وفي كثير من الأحيان متباينة. هذا التعدد كان يمكن أن يغني، لكنه على الأقل حاليًا، له تأثير سلبي للغاية على الاقتصاد الوطني. ولا شك أن ثمة ارتباطًا بين الأوضاع السياسية والاقتصادية. فكل توتر في الأول يقلل من الثقة في مستقبل البلاد الاقتصادي، ويمنع الدولة من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهة الأوضاع، ويكبح الاستثمار ويضعف الثقة. الا أن المعضلة المطروحة تتمثل في السؤال التالي: في ظل تفاقم الخلافات السياسية في البلاد، هل من امكانية للاتفاق على برنامج اقتصادي انقاذي بات ملحًا؟ وما هي الاجراءات والقرارات الممكنة في هذا المجال، أي تلك التي يمكن أن تحظى بموافقة واسعة من مختلف أو أهم الفئات، بشكل يفتح الباب أمام تنفيذها؟

تبدأ هذه الدراسة بتشخيص الأوضاع الاقتصادية في نهاية العام 2018، ثم تنتقل إلى اقتراح ملامح خطة انقاذية يمكن التوافق السياسي حولها لكي يتسنى تنفيذها.

- الفصل الأول: تشخيص الأوضاع الاقتصادية الحالية

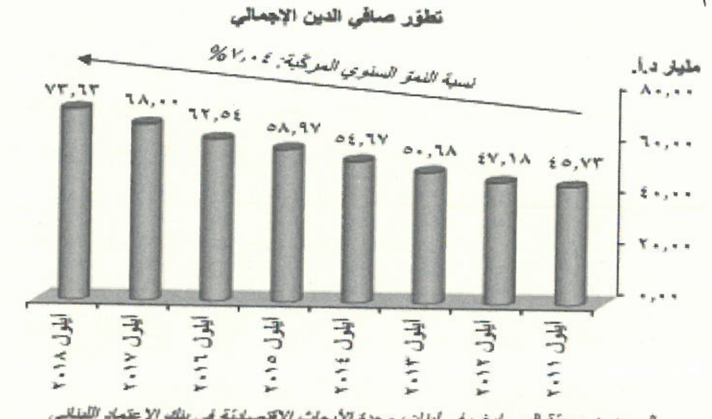
لم يعد يختلف اثنان على أن الوضع الاقتصادي سيء في لبنان، وان كان هناك تباين في مداه وسبل مواجهته. وقد لخص وزير المال علي حسن خليل الوضع في نهاية عام 2018 بقوله: "لسنا أمام انهيار مالي. هناك استقرار لليرة اللبنانية. لكن هناك اختلالات بنيوية تتعلق بسياسة الدولة. والدولة بحاجة إلى مجموعة اصلاحات ادارية، في البنية الاقتصادية والتوجهات والممارسة، وتحمل المؤسسات لأدوارها الرقابية، ومكافحة الفساد ومنع التوظيف العشوائي، وكل ما يراكم الاستدانات والأعباء على الدولة. نحن بحاجة إلى اتخاذ بعض الاجراءات الجريئة التي تعيد التوازن إلى وضعنا الاقتصادي والمالي"[1].

ويستعرض البحث في ما يلي أهم الأرقام والوقائع الخاصة بالأوضاع المالية للدولة وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاجمالية حتى نهاية سنة 2018.

1- التصاعد المتواصل في الدين العام: جاء في تقرير لمركز الأبحاث في مصرف "الاعتماد اللبناني"[2] أن الدين العام الاجمالي الذي كان يبلغ 78،16 مليار دولار في شهر

أيلول 2017، ارتفع بمقدار 5،68 مليار دولار سنويًا أي في شهر أيلول 2018 ليصل إلى 83،84 مليار دولار، ويتوقع أن يصل إلى 86 مليار دولار في نهاية العام، وهو رقم هائل لبلد صغير مثل لبنان، ويمثل نحو 140 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، الذي يقدر بـ52 مليار دولار، مما يجعل لبنان من أكثر الدول مديونية في العالم!

وقد زاد صافي الدين العام، الذي يقتطع ودائع القطاع العام بنسبة 8،27% سنويًا من 73،63 مليار دولار في الشهر التاسع من العام 2017، إلى 68 مليار دولار في الفترة نفسها من العام 2018.



المصدر: جمعية المصارف في لبنان، وحدة الأبحاث الاقتصادية في بنك الاعتماد اللبناني

2- ارتفاع الإنفاق العام بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب: وعدت الحكومة اللبنانية خلال مؤتمر "سيدر" (CEDRE) بتخفيض المديونية بمعدل 1% سنويًا على مدى خمس سنوات، لكن حدث العكس، إذ ازداد الإنفاق العام من 4،600 مليون دولار في منتصف العام 2017 إلى 5،955 مليون دولار للفترة ذاتها من العام 2018، أي بنسبة قاربت 29% وبمبلغ فاق 1،333 مليون دولار. وجاءت الزيادة في الإنفاق العام من ارتفاع تكلفة الأجور نتيجة سلسلة الرتب والرواتب من 3،4 مليار دولار إلى 5،6 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 2،2 مليار دولار ونسبتها 65% تقريبا[3].

في المقابل، تشير مصادر وزارة المالية أن الايرادات تراجعت من 6،60 مليار دولار في النصف الأول من العام 2017 إلى 5،941 مليار دولار في النصف الأول من العام 2018 بالرغم من الزيادات الضريبية التي أقرّت عند اعطاء سلسلة الرتب والرواتب. فقد تبين على سبيل المثال أن الارتفاع في ايرادات الضريبة على القيمة المضافة، التي ارتفعت من 10 إلى 11% لم يتعد 220 مليون دولار بدلا من 350 مليون دولار كما كان متوقعا. ويعود ذلك إلى التهرب الضريبي والركود الاقتصادي.

صحيح أن سلسلة الرتب والرواتب ليست وحدها مسؤولة عن الأزمة الحالية، لكنها من دون شك، فاقمت الأوضاع المتأزمة أصلا. وإذا كان العاملون في القطاع العام قد استفادوا منها (علمًا أن التضخم الناتج عنها قلص الاستفادة الفعلية)، فان العاملين في القطاع

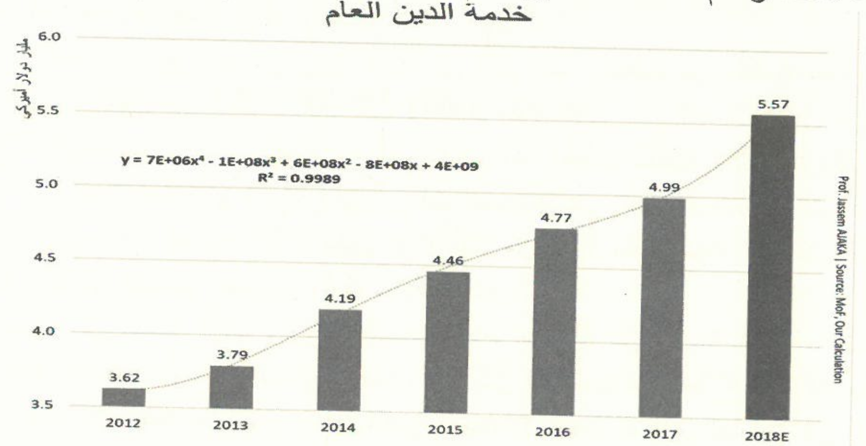
الخاص تحملوا عبء الضرائب الاضافية دون أية زيادة في رواتبهم. وانعكس ذلك سريعًا على أقساط المدارس الخاصة وعدد كبير من السلع والخدمات. وهكذا يمكن القول إن الزيادة للقطاع العام ظلمت القطاع الخاص، وتحمل العبء الأكبر من نتائجها.

وتبين أن ثمة زيادة في تعويضات نهاية الخدمة حيث أن معدل المتقاعدين ازداد بمقدار 3900 متقاعد منذ سنة 2012 حتى العام 2016. وفي سنة 2018، نتيجة بعض الحوافز وارتفاع الرواتب في السلسلة، فان هذا الأمر حفز الموظفين على تقديم استقالاتهم وتقاعدهم. وقد بلغ عدد المتقاعدين سنويًا 6000 بدل 3500، وأدى إلى انفاق ما يقارب 220 مليار ليرة اضافية، أي نحو 150 مليون دولار سنويًا. وأصبحت الدولة تدفع راتبين؛ واحد للمتقاعد وآخر للبديل الذي حلّ محله!

هناك إذًا مشكلة هيكلية تتمثل بارتفاع مطرد في الانفاق، وانخفاض في الواردات بحيث سيصل معها عجز الموازنة السنوي إلى 15% من الناتج المحلي الاجمالي. وتشير الأرقام المنشورة على البوابة الالكترونية لوزارة المال، إلى أن متوسط الانفاق الشهري يبلغ 1،5 مليار دولار مقارنة بإيرادات شهرية وسطية بمقدار مليار دولار، وهو ما يؤدي إلى عجز سنوي بمقدار 6 مليارات دولار سنويًا، بينما كانت موازنة العام 2018 تلحظ 4،8 مليار دولار. إن مجموع النفقات الثابتة للدولة من رواتب وأجور للعاملين والمتقاعدين وخدمة الدين تبلغ نحو 13،4 مليار دولار في العام 2018، وهو ما يفوق مجمل الإيرادات المقدرة بـ12،5 مليار دولار. أما النفقات المتعلقة بقطاع الكهرباء والتعليم والصحة والطرق فكلها ديون تتراكم على الدولة.

3- العجز المالي: من مؤشرات الأزمة استمرار المنحى الصاعد في نسبة العجز المالي (مع تسجيل تفاقم إضافي في النصف الأول من عام 2018)، وتراجع قدرة المصارف على تمويل هذا العجز الإضافي بسبب انخفاض معدل نمو الودائع المصرفية وتزايد انكشاف المصارف إزاء القروض العقارية والسكنية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وتفاقم كلفة خدمة الدين العام ونسبة الدين إلى الناتج المحلي[4].

خدمة الدين العام



4- محدودية قدرة الدولة على الاستثمار: يشار إلى أن الإنفاق الاستثماري للدولة لا يتجاوز الـ8 في المئة مقابل 92 في المئة من الانفاق الجاري بين رواتب وأجور وخدمة فوائد دين وعجز كهرباء، أي إن الدولة باتت شبه عاجزة عن تأمين الاستثمارات في القطاعات كافة من طرق وكهرباء وأبنية إلا بمزيد من الاستدانة. وتراجعت قدرة مصرف لبنان على دعم القروض السكنية، مما أدى إلى أزمة كبيرة في قطاع البناء. على هذا الأساس، رأى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن "سيدر" هو المشروع الوحيد للبنان، القابل باعادة تأهيل البنية التحتية القادرة على توليد النمو.

5- العجز التجاري: تنامى الاستهلاك المحلي بفعل سلسلة الرتب والرواتب بحيث تشير الأرقام إلى بلوغ الواردات من سلع وبضائع أجنبية 19،6 مليار دولار مقابل 2،8 مليار دولار فقط من الواردات في العام 2017، أي إن العجز التجاري بلغ 16،8 مليار دولار. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018، بلغت الواردات 13،2 مليار دولار مقابل صادرات بقيمة 2 مليار دولار، أي إن العجز التجاري خلال تلك الفترة بلغ 11،6 مليار دولار.

6- استحقاقات الدولة للعام 2019: أفاد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن لبنان يحتاج إلى 5،5 مليار دولار كاستحقاقات بالدولار فقط في العام 2019، ويقدر البعض أن الدولة تحتاج للاقتراض بين 7 و8 مليارات دولار للعام 2019. وكلفة اقتراض هذا المبلغ (أي الفوائد) ستبلغ حوالي 900 مليون دولار، بعدما كانت تتراوح بين 450 إلى 550 مليون دولار في السابق[5]، علمًا أن الاستحقاقات حتى نهاية العام 2018 بلغت 9 مليارات دولار[6]. ويجري الاتفاق على خطة لاستقطاب أموال إلى اصدارات الدولة على أن تدفع فوائد السوق كما هي. وهذا يعني أن هذه الفوائد ستكون مرتفعة أكثر من قبل.

7- كلفة دعم الكهرباء: أظهرت الاحصاءات الصادرة من وزارة المالية أن تحويلات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان بلغت خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2018 نحو 738 مليون دولار، أي انه من المرتقب أن تبلغ خلال السنة 2018 نحو 1،5 مليار دولار. وكما هو معلوم، فقد ارتفعت أسعار الغاز والوقود خلال السنة، مما زاد من كلفة الفاتورة النفطية على لبنان.

8- تراجع النمو وارتفاع الأسعار: إن النمو الاقتصادي المتوقع لسنة 2018 لن يزيد عن 1 في المائة بالمقارنة مع نسبة تضخم تقارب 6،5 بالمائة[7]. أما العجز العام المتوقع لسنة 2018 فقد يبلغ 5،3 مليار دولار. من ناحية أخرى، شهد لبنان ارتفاعًا متواصلًا في أسعار بعض الخدمات الأساسية، مثل التعليم في المدارس الخاصة، وكلفة التغطية الصحية، وأسعار السلع، مما ترك أثرًا بالغًا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وعلى العاملين في القطاع الخاص بشكل خاص.

9- ازدياد الفقر والبطالة: أما الفقر، فبلغ حسب بعض المصادر 30% من السكان، وان يكن هذا الرقم غير مؤكد نظرًا إلى التفسيرات المتعددة لحالة الفقر، ووجود مداخيل غير

مصرّح بها عند الكثير من المواطنين. لكن مما لا شك فيه أن نسبة الفقر في لبنان تزداد بشكل مطرد. ويهم الإشارة إلى القدرة المتواضعة لمؤسسات القطاع الخاص على خلق فرص عمل – لا سيما فرص عمل لائقة – في وقت تستمرّ التخمة في عرض العمل حيث يقدّر عدد خريجي الجامعات سنويًا بنحو 37 ألف خريج، ويضاف إليهم بضعة عشر ألفًا من خريجي التعليم المهني النظامي وغير النظامي، ناهيك عن ألوف العاملين الذين فقدوا أعمالهم بفعل منافسة اليد العاملة غير اللبنانية الرخيصة[8].

10- انخفاض التحويلات إلى المصارف: انخفضت الحوالات التي كانت تصل من دول الخليج من أكثر من 8 مليارات دولار في السنوات الماضية إلى 5 مليارات فقط. ويعود ذلك إلى التراجع في النشاط الاقتصادي في الخليج، وعدد اللبنانيين الأقل الذي يعمل هناك، وانخفاض الرواتب اجمالا[9].

أمام هذه الصورة القاتمة بل السوداوية للأوضاع الاقتصادية، هل ثمة نقاط قوة يمكن الاعتماد عليها للخروج من هذه الأوضاع؟

بعض النواحي الإيجابية: ما يبعث بعض الأمل، ان مقدار الاحتياطي بالعملة الأجنبية لمصرف لبنان بلغ في تشرين الثاني 2018 نحو 42 مليار دولار، يضاف إليها 11،16 مليار دولار لاحتياط الذهب. وهذا يسمح بتغطية نحو 110 أشهر من خدمة الدين، وتمويل الاستيراد لـ27 شهرًا. وإذا أضفنا أصول المصارف اللبنانية في المصارف المراسلة، يصل الرقم الاجمالي إلى نحو 65 مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية 83% من الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية الموجودة في الأسواق. صحيح أن نسبة الفوائد المصرفية ارتفعت إلى مستويات عالية، مما يحدّ من جدوى الاستثمار، لكنه سمح من ناحية أخرى بلجم الطلب على الليرة والدولار. علمًا أن معظم الديون اللبنانية محلية وآجالها طويلة الأمد.

ومن الخطوات الأساسية التي أقرّها مصرف لبنان اصدار تعميم يفرض على المصاريف تخصيص 4 ليرات للإحتياط من كل ليرة يتم اقراضها. وقد أكد حاكم المصرف المركزي رياض سلامة استعداده لتأمين التمويل اللازم لأجور القطاع العام، وتأمين الديون المتوجبة للبنان، لكن استمرار تمويل الإنفاق الجاري يشترط اجراء اصلاحات هيكلية وبنيوية للقطاع العام، ولجم الانفاق وخفض العجز، ومحاربة التهرب الضريبي، ومكافحة الفساد، وحل مشكلة الكهرباء[10]. ولا يزال الحاكم يؤكد سياسة تثبيت سعر الليرة اللبنانية.

قد تبعث هذه الخطوات بعض الأمل في النفوس، إلا أن المسار التصاعدي المتواصل للدين العام وتدهور الأوضاع الاقتصادية بحاجة إلى معالجة سريعة وعميقة.

الفصل الثاني- الخطة الأنقاذية المقترحة

ما هي ملامح الخطة الانقاذية الممكنة التنفيذ في الوقت الحاضر؟ قبل أي شيء آخر، ينبغي القول إن التوصل إلى توافق سياسي واسع ضروري جدا كي يسلك أي مشروع طريقه إلى التنفيذ. ويمكن أن ننطلق من واقعة أن معظم القيادات – إن لم يكن كلها- باتت

مدركة ما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، مما يسهل التفاهم على ضرورة العمل على معالجتها، حتى في حال استمرت المشاحنات والخلافات السياسية على حالها.

من المهم الإشارة إلى أن التراشق والخلاف حول مسؤولية الوصول إلى هذا الرقم سيكون له تداعيات سلبية، ومن الأفضل تجنبه. إن التهجم من فريق على فريق آخر وتحميله مسؤولية الأوضاع، وفتح الدفاتر القديمة لن يجدي نفعًا، إذ إن لكل فريق نظرة ومنطقًا للرد على الاتهامات، وأي توتر وتحميل مسؤولية سيشلّ عمل الدولة، ويفاقم الأوضاع.

1- حملة توعية لدور الدولة ومسؤولياتها: في واقع الحال، ثمة أزمة ثقة مزمنة بين المواطن والدولة، ولا يتسع المجال هنا للتوسع في هذه الظاهرة، لكن يمكن تلخيص مسارها كالتالي: عدم ثقة المواطن بالدولة يدفعه إلى انتقادها بشكل مستمر، والتهرب من دفع الضرائب أو التشكيك بمصير ما يدفعه. لكنه في الوقت نفسه، وأمام تراجع وضعه الاقتصادي والاجتماعي، يطالب الدولة بالحاح بالتحرك لمساعدته. هذه الحلقة المفرغة لا يمكن كسرها إلا باعتماد الدولة على شفافية كاملة في قراراتها ونفقاتها، إلى جانب توعية المواطنين على الدور الاقتصادي والاجتماعي الحاسم الذي تلعبه.

في هذا الاطار، على الدولة أن تعرض بشكل مبسط قابل للفهم من قبل فئات واسعة من الشعب، الوضع الحالي للخزينة، ومدى تحملها نفقات ضخمة. وكثيرًا ما يسمع الإنسان كلامًا شعبيًا مثل: "ماذا تفعل لنا الدولة؟". ردًا على هذه التصورات الشائعة، على الدولة التذكير بأنها تدعم قطاعات واسعة مثل الكهرباء والتعليم الرسمي وتدفع رواتب لأكثر من 230 ألف موظف ومتقاعد يشكلون ما لا يقل عن ربع الشعب اللبناني.

2- اعلان حالة طوارئ اقتصادية: يتبع حملة التوعية إعلان حالة طوارئ اقتصادية من قبل الرؤساء الثلاثة أو من قبل الحكومة، مما يركز الاهتمام والجهود على هذا الأمر، ويرفعه إلى مقدمة العمل السياسي. ويتطلب ذلك قيام المسؤولين الكبار بشكل جماعي بإعلان يعرضون فيه الأوضاع العامة التي وصلت إليها البلاد، هذا مع التنبه إلى عدم خلق هلع عند الناس مما قد يسبب اضطرابات وانعكاسات مالية خطيرة. من الواجب تقديم حالة الطوارئ هذه كمقدمة لجهود مركزة وواضحة من أجل انقاذ الوضع الاقتصادي وتحسينه. وقد سبقتنا فرنسا إلى هذا الإعلان بعد مظاهرات "السترات الصفر" (Mouvement des gilets jaunes)، علمًا أن وضعها الاقتصادي وقدراتها تظل أفضل بكثير من وضع لبنان.

3- يتبع ذلك **تحديد السياسة الاقتصادية للدولة للسنوات الخمس المقبلة.** ويمكن أن تستوحي من خطة "ماكنزي" (Mckinsey & Company) الكثير من البنود. وتلحظ هذه الخطة تفعيل قطاعات إنتاجية تنافسية قادرة على تعزيز مؤشرات الأداء الاقتصادي وخلق

فرص العمل، وفق ما قاله وزير الاقتصاد السابق رائد خوري[11]. ذلك أنه من الضروري الانتقال من اقتصاد ريعي بانتاجية ضعيفة يرزح تحت عبء عجز مالي، إلى اقتصاد منتج متوازن، ودولة رشيقة لا تثقل الاقتصاد بنفقات باهظة. وعلى الخطة الطويلة الأمد المقترحة أن تتمتع بالمرونة في حال لم يستطع لبنان جذب الاستثمارات الملحوظة في خطة "سيدر"، أو اجراء الاصلاحات المطلوبة سريعًا.

4- يتبع ذلك اجراء رمزي، لكنه على درجة من الأهمية من الناحية المعنوية والشعبية، ويتمثل في اعلان **تخفيض عام على رواتب النواب والوزراء وتعويضاتهم**، والغاء رواتب النواب القدامى الذي يبلغ عددهم أكثر من 400[12]، إلا في حالات خاصة. يضاف إلى ذلك وقف الاعفاءات الجمركية وتذاكر السفر المجانية التي يستفيد منها النواب ولا مبرر لها. من ناحية أخرى، يتوجب على الدولة اغلاق عدد من السفارات والقنصليات غير الفعالة، وتقليص عدد السلك الخارجي.

قد يقول البعض إن هذه الاجراءات لن يكون لها تأثير حاسم على الخزينة، وهذا الأمر صحيح، لكنه برأينا، مدخل ضروري لطلب تضحيات من الشعب اللبناني. وبات مألوفًا كلما جرى الكلام على ضرورة رفع الضرائب إثارة أوساط شعبية ونقابات موضوع رواتب المسؤولين المضخمة. إن خفضا بمقدار 20% وما فوق سيكون له أثر معنوي بالغ على الرأي العام اللبناني.

يجب أن يترافق ذلك مع اجراءات رمزية أخرى مثل تقليص عدد الوفود الرسمية إلى المؤتمرات الخارجية إلى الحد الأدنى، وتقليص كلفة سفر المسؤولين إلى أقصى حد.

5- **وقف أو لجم التوظيف في الإدارات الرسمية إلى الحد الأدنى:** باتت الدولة تمثل 40 في المائة من الاقتصاد بسبب الحجم الكبير للقطاع العام. وفي الوقت الحالي، توظف الدولة 32% من القوى العاملة في لبنان، وهي نسبة عالية للغاية، والأصح وفق المعايير الدولية ألا تتعدى 20% كحد أقصى. لا يحتاج القطاع العام إلى هذا العدد الكبير من الموظفين والأجراء، خصوصًا أن التوزيع غير سوي؛ فنرى عددًا كبيرًا من الموظفين في بعض الإدارات ذات الانتاجية الضعيفة، بينما العدد غير كاف في ادارات أخرى. ينبغي إعادة توزيع الموظفين بعد اجرائهم دورات تأهيل.

إذا كانت الدولة قد اتخذت قرارًا بوقف التوظيف، فان هذا القرار قد تم خرقه بشكل واسع عبر ابرام عقود تعاقد أو أجراء أو مياومين. وقد أوضح وزير المال علي حسن خليل أنه جرى توظيف أكثر من 5 آلاف موظف جديد في سنة 2018، وهذا ما أدى إلى خلق أعباء اضافية على الخزينة.

يشار إلى أن عددًا من الموظفين يذهبون إلى التقاعد كل سنة عند بلوغهم السن القانونية. لذلك يتوجب ابداء بعض المرونة في هذا الصدد، بحيث يسمح بالاستعانة بعناصر جديدة بشكل محدود، وعند الضرورة، وفي ظروف معينة ليس إلا. أما تثبيت

الموظفين بالساعة فيجب أن يكون مدروسًا بعناية كي لا يزيد أعباء الدولة. ويتمثل الهدف العام بتقليص حجم القطاع العام بشكل ملموس وبأسرع وقت ممكن، لأن انتفاخه أحد الأسباب الرئيسة في الأزمة الاقتصادية الحالية.

6- **اعادة هيكلة الإدارات الرسمية:** من الخطوات الضرورية اجراء مسح شامل للادارات العامة تبين أعدادهم وانتاجيتهم والشواغر والفوائض، وتحدد على أساسها الحاجات الفعلية.

تعاني الادارات الرسمية من تخمة في بعضها، ونقص في ادارات أخرى. وقد تبين على سبيل المثال أن نسبة الشغور في ملاكات ادارة "صندوق الضمان الاجتماعي" بلغت 48 في المائة، والكثير من مراكزها لم تصلها المكننة بعد. كما أن عدد المراقبين في مصلحة حماية المستهلك لا يزيد على نحو 120 شخصًا فقط، وهو عدد غير كاف أبدًا لمراقبة الأسعار ونوعية البضائع في أرجاء الجمهورية اللبنانية. والكثير من هذه المهام لا تتطلب تدريبًا طويلًا أو مهارات خاصة للقيام بها. لذلك لا بد من إعادة توزيع الفائض في بعض الادارات إلى ادارات ومصالح أخرى، مما يعزز من فعالية الدولة.

ولا تزال الدولة تدفع رواتب موظفي سكك الحديد، علمًا أنه لا توجد قطارات عاملة في لبنان. كذلك يتوجب تقليص عدد المدارس الرسمية والخاصة المجانية. فقد تبين أن أعداد الملتحقين في المدارس الخاصة المجانية في تراجع مستمر، لكن بقي العمل فيها لأنها تابعة لجهات دينية. وتبلغ قيمة الدعم 115 مليار ليرة سنويًا أي نحو 77 مليون دولار[13].

من ناحية أخرى، ينبغي التشدد في مراقبة الساعات الإضافية والمكافآت وتعويضات السفر وشراء سيارات وبدل محروقات ومنح تعليمية وما شابه من نفقات لموظفي الإدارات الرسمية، حيث يمكن تقليصها بشكل ملموس.

وعلى المدى الأطول، لا بد من التوجه الحاسم نحو الحكومة الالكترونية بحيث تكون المعاملات كافة في متناول المواطنين بشكل سلس وسريع ودون وساطات. وهذا يسمح أيضًا بتقليص عدد موظفي الإدارات العامة مع زيادة الانتاجية.

7- **تجميد الأجور:** بعد ذلك، يتم الطلب من الاتحاد العمّالي العام في لبنان الموافقة على تجميد الأجور لفترة غير محددة، وفقًا لسرعة استعادة العافية والثقة بالاقتصاد وتحسين أرقام الموازنة وضبط الانفاق. هذا الأمر غير سهل بالتأكيد، لكنه اجراء ضروري على أن يتم التعويض على العمّال والأجراء باطلاق مشروعي البطاقة الصحية وضمان الشيخوخة اللذين يهدفان إلى تغطية المواطنين كافة في هذه الأمور الأساسية.

وردًا على مطالبة البعض بحقهم في سلسلة جديدة وزيادات، فان الدولة والمسؤولين لن ينكروا هذا الحق، لكنه مؤجل حتى يصبح ممكن التنفيذ. وفي العادة، فان قضية السلسلة كانت تتدرج على الشكل التالي: يحصل قطاع صغير العدد على زيادة راتب (القضاة على سبيل المثال)، فيطالب قطاع آخر (مثل أساتذة الجامعة اللبنانية) بدورهم بزيادة. يتبع ذلك أساتذة التعليم الثانوي، ومن ثم كامل القطاع العام بما فيه القطاع العسكري. وهكذا تؤدي

زيادة لعدد محدود من موظفي الدولة إلى زيادة هائلة تطال مئات الألوف منهم. ينبغي وقف هذه الدوامة لأنها أدت وتؤدي إلى نتائج سلبية للغاية، خصوصًا مع تضخم المبالغ الواجب تخصيصها للمعاشات التقاعدية ولو بعد سنوات عديدة.

8- تجميد الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة: متى تم تجميد الأجور، التي تشمل بطبيعة الحال الأساتذة في المدارس الخاصة، يجري الطلب من مسؤولي المدارس الخاصة التزام تجميد الارتفاعات المتواصلة في الأقساط المدرسية، التي ترهق الأهل وتقتطع نسبة هامة من مداخيلهم. إن مثل هذا الإعلان من شأنه أن يريح فئة واسعة من المواطنين، ويجعلهم أكثر قدرة على احتساب مصاريفهم وتحمل أعباءهم المعيشية.

9- الغاء أو تقليص الصناديق المستقلة التي لا تخضع للمحاسبة العامة أو تقليص تمويلها إلى أقصى حد، بعدما انتفى الكثير من أسباب وجودها. ويشمل ذلك صندوق المهجرين وصندوق الجنوب والهيئة العليا للإغاثة وغيرها. وعلى سبيل المثال فان نفقات الهيئة العليا للاغاثة بلغت في العام 2017 نحو 70 مليار ليرة مما يساوي نفقات 6 وزارات. كذلك يجب اعادة النظر في دعم الكثير من الجمعيات ذات المنفعة العامة التي يبلغ عددها أكثر من سبعة آلاف، والمشكوك كثيرًا في منفعتها وضرورتها، مثل مؤسسة تحسين نسل الجواد العربي على سبيل المثال وليس الحصر!

10- التشدد في استيفاء الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي: لعل الموظفين أكثر الفئات التي تستوفى منهم الضرائب، إذ يتم اقتطاعها مباشرة من رواتبهم. لكن يصعب اقناع المواطنين بقبول تضحيات واقتطاعات اضافية إذا اعتبروا أن أصحاب العمل والشركات وأصحاب المهن الخاصة يتهربون من دفع متوجباتهم بشتى الوسائل. طبعا لا يمكن تعميم هذا الأمر، لكن لا بد من التشدد في استيفاء الضرائب من قبل الفئات الميسورة.

من ناحية أخرى، يجب فرض ضريبة على الشقق الفارغة، وعلى الأراضي البور في المدن لتشجيع المالكين على تحويلها إلى مواقف سيارات أو استثمارها، إلى جانب فرض ضريبة رادعة على أرباح التحسين العقاري، حيث أن البعض جنى ثروات طائلة من المضاربة بالأراضي دون بذل أي جهد، ودون استفادة الخزينة العامة منها.

11- مباشرة تنفيذ مشاريع "سيدر" أو أجزاء منها: بلغت الحصيلة النهائية التي جناها لبنان من مؤتمر "سيدر" الذي انعقد في باريس في نيسان 2018 نحو 11 مليارًا و800 مليون دولار، بعدما أعلنت دول عدّة دعمها وتقديمها المساعدة. وبسبب عدم تشكيل الحكومة، فان تلك المقررات لم تجد طريقها للتنفيذ حتى نهاية العام 2018. إلا أن ثمة توجهًا للافادة من المشاريع التي يمكن للقطاع الخاص الأجنبي أن يساهم فيها، كون مشاريع أخرى، واصلاحات، تعهد بها لبنان تحتاج إلى حكومة فاعلة. وتم اقرار العديد من القوانين المطلوبة من قبل المجتمع الدولي في مجلس النواب وفق ما سمي بتشريع الضرورة،

مما قد يفتح الباب أمام الاستثمار في البنى التحتية وفق مشاريع "سيدر". وبرز توجه للتواصل مع عدة دول غربية لاطلاق مشاريع تتعلق بالسدود والطرق السريعة والكهرباء[14].

كذلك تقدم اقرار مشروع قانون التوظيف في صناديق الاستثمار الخاص، وهو من أهم القوانين المطلوبة في "سيدر"، ويشكل اصلاحا أساسيًا يسمح بتطوير التشريعات المالية والتجارية اللبنانية، ويفتح المجال لنظام التوظيف الخاص في صناديق الاستثمار غير المتوفرة في نظامنا حاليا، وتسمح باستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار بمحافظ مالية وقطاعات مختلفة، على أن تدار من خلال مؤسسات مختصة.

ومن الأولويات اطلاق مشروع النقل العام لمدينة بيروت الكبرى، حيث تشير الإحصاءات أن نحو 500 ألف سيارة تدخل يومياً إلى بيروت من المداخل الشرقية، الجنوبية والشمالية. لذلك، لا بد من توسيع الطريق الساحلي من الشمال إلى بيروت، ومن الجنوب إلى بيروت حيث تتركز الاختناقات المرورية، مع الاشارة إلى أن هذه المشاريع ممولة من قبل البنك الدولي. إن تنفيذ خطة نقل مشترك بباصات منتظمة ونظيفة وقابلة للسير في الطرقات الضيقة، يعفي المواطنين من عبء استخدام سيارات خصوصية لكل تنقلاتهم، ويخفف الازدحام المروري الخانق، حيث يضيع المواطنون ساعات يوميًا على الطرقات، إلى جانب خفض كلفة النقل في موازنة الأسرة.

كذلك بات ضروريًا تطوير مرفأي بيروت وطرابلس، وتوسعة مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت واطلاق مطار الرئيس رينيه معوض في القليعات، وانشاء مناطق اقتصادية خاصة، وتشجيع الصناعات الغذائية والصناعات الانشائية لما سيترتب من هذه المشاريع من تنشيط للحركة الاقتصادية في البلاد.

12- اصلاح شامل لقطاع الكهرباء: كثر الكلام على أزمة الكهرباء ووسائل حلها. الثابت أن شركة كهرباء لبنان تعاني من عجز مستمر منذ سنوات بل عقود. وتجمع المصادر المطلعة أن الدعم السنوي يبلغ نحو 2 مليار دولار سنويًا، وهو رقم يشكل عبئًا ثقيلًا جدًا على الموازنة، وربما لن تتمكن مالية الدولة من مواصلة هذا الدعم في المستقبل.

وقد اتخذت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه خلال شهر كانون الأول 2018 توصيات تقضي بمتابعة تنفيذ خطة الكهرباء المقررة منذ العام 2010، ومعالجة الهدر، والتحول إلى الانتاج على الغاز الطبيعي، وتعديل التعرفة تدريجيًا واعتماد تعرفة نهائية بعد توفير الكهرباء 24 ساعة على 24[15]. يضاف إلى ذلك مشروع تركيب عدادات ذكية لوقف الهدر التقني.

لا شك أن قضية رفع التعرفة تثير جدلًا وهي غير سهلة التطبيق. لكن واقع الحال أن التعرفة في لبنان لم تتغير منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، وقد وضعت على أساس متوسط سعر برميل النفط الخام بحدود 24 دولارًا، علمًا أن سعره الحالي يتراوح بين 60 و70 دولارًا للبرميل[16]. وهذا يعني أن أية زيادة في الانتاج سيترتب عليها زيادة في العجز

ونفقات اضافية للدولة، حتى مع الأخذ في الحسبان أن انتاج الكهرباء بواسطة الغاز أقل كلفة من الفيول أويل بمقدار نحو 40%. على هذا الأساس، من المحتم رفع التكلفة إذا أريد انقاذ هذا القطاع من الانهيار وإلا سيستمر العجز القياسي الحالي. وما يمكن أن يخفف من وطأة هذه الزيادة اعتماد التعرفة التصاعدية وفق شطور الاستهلاك وتطبيق تركيب العدادات للبيوت التي تشترك في مولدات خاصة بشكل صارم في الفترة الفاصلة حتى زيادة الانتاج. وهذا الاجراء يخفف الفاتورة الاضافية على المواطن بمقدار نحو 40 في المائة. ومع الاستغناء التدريجي عن المولدات الخاصة وفواتيرها الباهظة، يصبح المواطن أكثر قبولًا لفكرة دفع مبلغ أعلى لشركة الكهرباء الرسمية.

وينبغي الاسراع في تحويل معظم معامل الانتاج والبواخر على الغاز، بالتزامن مع انشاء معامل جديدة ومع مشروع بناء شبكة الغاز على طول الساحل، واطلاق بناء محطة الغاز السائل[17].

من ناحية أخرى، ثمة تعديلات مطلوبة على قانون تنظيم قطاع الكهرباء، مما يفتح المجال للاستثمار من قبل القطاع العام في قطاع الانتاج. ومن شأن ذلك أن يخفف من تكلفة بناء وتجهيز وحدات انتاج كهرباء جديدة.

13- **رفع الرسوم الجمركية** على الواردات بشكل مدروس: بعدما بلغ العجز التجاري 18 مليار دولار كما سبق وأشرنا، لا بد من رفع الرسوم الجمركية على عدد من الواردات بشكل مدروس وفق قانون جمركي جديد ، حيث يجب أن تطال بشكل أساسي السلع التي تضارب على المنتجات اللبنانية المشابهة، مما يحدّ من الاستهلاك المفرط الذي يشهده لبنان، ويؤدي إلى خروج كبير للعملات الصعبة. وبطبيعة الحال، يجب أن تستثنى المواد الأولية التي تستخدمها الصناعة من هذا الاجراء. وبحسب رئيس "اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان" محمد شقير، فان هذا الاجراء يمكن أن يؤمن ما لا يقل عن 1،5 مليار دولار سنويًا لخزينة الدولة[18]. علمًا أن المعاهدات الدولية تسمح باعادة فرض رسوم جمركية في حال كان هناك عجز في ميزان المدفوعات.

إن اقرار قانون جمركي جديد يجب أن يترافق مع جهود جادة لوقف التهريب السائد حاليًا. الأمر ليس سهلًا لكن يمكن أن يكلف الجيش والأسلاك العسكرية كافة بالمساعدة في هذه المهمة.

14- **اعادة النظر بالنظام التقاعدي:** النظام التقاعدي أمر مهم في شبكة الحماية الاجتماعية، وهو من ميزات الوظيفة العامة في لبنان. ونفهم أن المسّ فيه أمر محفوف بالخطر، إلا أن تصاعد الأرقام المخصصة له تحتم بعض التعديلات. ومن الأفكار المطروحة تعديل شروط التقاعد للعاملين في القطاع العام. ذلك أنه يمكن لمن خدم 20 عامًا أو أقل الاستفادة من راتب تقاعدي مدى الحياة. ومع ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام، بات من الضروري رفع الأعوام المطلوبة إلى 25 سنة عمل كحد أدنى.

جدول يبيّن تطور كلفة المتقاعدين وتعويضات نهاية الخدمة (1998-2018)

نسبة كلفة تعويضات نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد من إجمالي إيرادات الدولة (%)	المجموع (مليار ليرة)	تعويضات نهاية الخدمة (مليار ليرة)	معاشات التقاعد (مليار ليرة)	السنة
11.3	520	220	300	1998
10.8	1,400	200	1,200	2010
15	2,808	665	2,143	2018

المصدر: الدولية للمعلومات، أيار 2018، استنادًا إلى أرقام الموازنات العامة في السنوات المذكورة.

15- **مكافحة الفساد وتفعيل أجهزة الرقابة:** إن مكافحة الفساد بات حديث الساعة، لكن المهم أخذ خطوات عملية في هذا المجال. وثمة بصيص من النور من خلال اقتراح قانون مكافحة الفساد في القطاع العام الذي يجري دراسته من قبل لجنة المال والموازنة. إن انشاء هيئة لمكافحة الفساد وتحصين عملها قد تشكل المدخل إلى التصدي للفساد، بما يتعلق باستغلال السلطة أو الوظيفة أو العمل المتصل بالمال العام. ومن المهم الاشارة إلى أن عمل الهيئة المقترحة ينطبق على كل الناس، من أركان السلطة إلى الوزراء والنواب والمسؤولين والمديرين.

تأتي هذه الخطوة بعد اقرار المجلس النيابي منظومة تشريعات تتعلق بمسألة الفساد في الدولة اللبنانية، من الحق في الوصول إلى المعلومات، إلى حماية كاشفي الفساد، ومكافحة الفساد في عقود النفط والغاز. ويجري العمل في لجنة العمل والموازنة لتأمين حيادية الهيئة والحصانة لأعضائها، وستمنح صلاحية تحريك كل الأجهزة من قضائية وأمنية وسواها[19].

ومن الاجراءات المطلوبة تفعيل ادارة المناقصات حيث تمر بها حاليًا 10% فقط من الأشغال، والباقي تتم بصفقات بالتراضي، فيما المطلوب والطبيعي العكس تمامًا. مثل هذا الاجراء من شأنه أن يخفض بشكل ملموس هذه النفقات. من ناحية أخرى، لا بد من تفعيل هيئات الرقابة ألا وهي ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي والقضاء. وهنا لا يمكننا الافراط في التفاؤل بأن الأمور ستنتظم بسرعة، إلا أن إجراءات عملية مثل الكشف عن بعض عمليات الفساد ومحاكمة المسؤولين عنها، والاتفاق على رفع الغطاء السياسي عن أية تجاوزات، وامكانية محاكمة الفاسدين إلى أية جهة انتموا، هي المدخل الصحيح في هذا المجال.

16- **تفعيل قانون الشراكة** بين القطاعين العام والخاص الذي أقرّ في العام 2017، ويتيح تأمين تمويل لعدد من المشاريع الحيوية دون ارهاق خزينة الدولة اللبنانية. علمًا أن برنامج البنى التحتية يلحظ أن تبلغ نسبة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام المحلي والدولي نحو40% من مجموع الاستثمار.

17- إقرار وتنفيذ مشروعي **البطاقة الصحية والراتب التقاعدي** للجميع: يستفيد العاملون المثبتون في إدارات الدولة والعسكريين من ضمانات صحية وراتب تقاعدي سخي. في المقابل، تنحصر استفادة العاملين في القطاع الخاص بتعويضات نهاية الخدمة التي تمثل شهرًا من الراتب لكل سنة عمل. وكثيرًا ما تنفق هذه الأموال خلال سنوات قليلة،

ويصبح العامل السابق من دون مدخول. وما يزيد الطين بلة أنه يخسر أيضًا ضمانه الصحي، ويضطر إلى اللجوء إلى شركات خاصة تطلب مبالغ عالية لتأمينه صحيًا. لا بد من معالجة هذه الحال الشاذة من خلال مشروعي البطاقة الصحية والراتب التقاعدي قيد الانجاز. إن تنفيذ مثل هذه المشاريع سيريح فئة واسعة من الشعب اللبناني، ويشكل حلقة أساسية في شبكة الأمان المطلوبة لجميع المواطنين.

18- **تسريع مشاريع النفط والغاز:** تطلق وزارة الطاقة وهيئة ادارة قطاع البترول في لبنان في نهاية العام 2018 دورة تراخيص ثانية، في حين أن قانون التنقيب عن النفط والغاز على البر لا يزال موضع نزاع داخلي حول الجهة المخولة تحديد مناطق التنقيب ودور مجلس النواب أو الحكومة في هذا المجال[20]. لقد تأخر لبنان كثيرًا في استغلال ثروته النفطية والغازية المفترضة (التي لا يعرف حجمها بدقة بعد) بسبب الخلافات السياسية، ولا بد من تسريع الخطوات كي تستفيد الخزينة من هذا المورد الجديد. ولا يجب في هذا الاطار الافراط في التفاؤل، لأن هذا القطاع على أهميته، لن يكون قادرًا لوحده على معالجة الدين العام وعجز الخزينة، لكنه يمكن أن يكون عاملًا مساعدًا هامًا، خصوصًا إذا استخدم الغاز المستخرج في تغذية معامل الكهرباء.

19- **ضبط عمل السوريين في لبنان:** يحتاج لبنان بالتأكيد إلى عمالة أجنبية في قطاعات عدة، لكن ينبغي التشدد في ضبط عمل الأجانب كي لا يشكلوا منافسة غير مشروعة على العامل اللبناني. من ناحية أخرى، ينبغي تشجيع عودة السوريين الآمنة لتخفيف العبء الذي يتحمله لبنان جراء هذا الوجود الكثيف، إن من حيث الارتفاع في استهلاك الكهرباء أو من حيث الضغط على المدارس الرسمية وما شابه من خدمات تتحملها الخزينة اللبنانية.

- **الخاتمة**

لبنان اليوم بلد مريض في غرفة العناية الفائقة. ويعيش المواطن اللبناني بمعظم فئاته، مرحلة من اليأس المتمادي من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وبات لا يثق بكل الوعود والتحركات، ويتشاءم من المستقبل. لكن المواطن مستعد في العادة للتضحية إذا كان يعرف أن هذه التضحيات ستكون عادلة، تطال الجميع وتنقذ الوضع الاقتصادي وتؤمن مستقبلًا أكثر استقرارًا له ولأولاده.

باختصار، يجب على المسؤولين وقف هذا المسار الانحداري من خلال قرارات حاسمة وموجعة، وفق مسار واضح للخلاص، وجدية كاملة في التنفيذ لإحداث الصدمة الايجابية المطلوبة.

وتمثل الاجراءات التي تم اقتراحها خارطة طريق للخروج من النفق المظلم الذي تعيشه البلاد. وهي اقتراحات ممكنة التنفيذ إذا جاءت متكاملة وفق رؤية واضحة وارادة ثابتة وتنفيذ شفاف ودعم حاسم من أهم المرجعيات السياسية.

لا بد من وضع كل الخلافات السياسية جانبًا، وانقاذ الاقتصاد واستعادة الثقة المحلية والدولية بلبنان. وهذا الأمر لن يحصل بكبسة زر، بل يتطلب سنوات من الجهود المركزة. فهل يجرؤ المسؤولون ويهبون لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو يذهب لبنان إلى المجهول؟

***

الهوامش

• **أستاذ مساعد في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية**

[1] جريدة المستقبل، 2 كانون الأول 2018.

[2] الاعتماد اللبناني، نشرة مركز الأبحاث، العدد رقم 371، 10 إلى 16 تشرين الثاني 2018،

[3]- مكرم صادر، ضرورات السياسة النقدية وحدودها، جريدة المستقبل، 11 كانون الأول 2018.

[4]- المركز اللبناني للدراسات، مقابلة مع الدكتور كمال حمدان، 4 كانون الأول 2018.

[5]- جريدة الجمهورية، 3 كانون الأول 2018.

[6]- تصريح للوزير رائد خوري ي برنامج "اجا اوقت" على قناة الـ"أم تي في" في الحلقة بتاريخ 29 تشرين الثاني 2018.

[7] جريدة النهار، 1 كانون الأول 2018.

[8]- مقابلة كمال حمدان، م. س.

[9]- من حوار مع الرئيس الحريري في مركز "شاتهام هاوس" في لندن، نقلا عن جريدة المستقبل في 14 كانون الأول 2018.

[10]- جريدة النهار، م. س.

[11]- الجريدة الالكترونية "المدن"، "عناوين خطة ماكينزي لنهوض اقتصاد لبنان"، 5 تموز 2018.

[12]- جريدة الأنباء الالكترونية، في 15 تشرين الثاني 2018.

[13]- مجلة الشهرية الصادرة عن الدولية للمعلومات، 6 تشرين الثاني 2017.

[14]- جريدة المستقبل، 5 كانون الأول 2018، صفحة 8.

[15]- جريدة المستقبل، 7 كانون الأول 2018.، صفحة 7.

[16]- جريدة المستقبل، 8 آذار 2018، صفحة 2.

[17]- م. ن.

[18]- مقابلة مع محمد شقير في برنامج "اجا الوقت" على قناة ال "أم تي في" في 6 كانون الأول 2018.

[19]- موقع Lebanon Debate، 4 كانون الأول 2018.

[20]- جريدة النهار، 3 كانون الأول 2018.

***

لائحة المراجع

- الاعتماد اللبناني، نشرة مركز الأبحاث، العدد 371.
- "الأنباء"، الجريدة الالكترونية: www.anbaaonline.com، 15 تشرين الثاني 2018.
- صحف يومية: النهار، المستقبل، الجمهورية.
- قناة "أم تي في"، برنامج "اجا الوقت"، لمارسيل غانم.
- مجلة "الشهرية"، اصدار "الدولية للمعلومات"، 6 تشرين الثاني 2017.
- "المدن" almodon.com، الجريدة الالكترونية، 5 تموز 2018.
- المركز اللبناني للدراسات (LCPS)، 4 كانون الأول 2017.
- موقع ليبانون ديبايت، 4 كانون الأول 2018.
- موقع وزارة المالية اللبنانية: www.finance.gov.lb

***